

أئتلاف المجتمع المدني للدفاع  
عن المرفق العمومي للصحة

---

# الإجراءات العاجلة لإنقاذ المرفق العمومي للصحة

---

مارس 2018





## مقدمة

في المقاربة الهادفة إلى تجسيم منظومة حقوق الإنسان، وخاصة منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي يضمنها الدستور ومختلف الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

و تتضمن هذه الوثيقة أهم التوصيات المنبثقة عن الأعمال السالفة الذكر والخاصة بالإجراءات والأولويات المطلوب تجسيما بصفة عاجلة و على المدى القصير.

وهذه التوصيات غير حصرية ولا تُعْطَى جميع جوانب الأزمّة، ولكننا نعتبر تحقيق هذه الإجراءات ضرورة حياتية للمرفق العمومي للصحة، وكفيل بإحداث صدى إيجابي لدى الجميع وإعادة جزء مما فقده المرفق العمومي للصحة من ثقة لدى المواطنين وعودة الأمل إلى المهنيين في القطاع، كما أنه يوقر الظروف الملائمة لوضع وتنفيذ استراتيجيات تعيد الاعتبار للمرفق العمومي للصحة، بغاية تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة وتجسيم الحق في الصحة.

يَفْرّ القطاع العمومي للصحة بأزمة خطيرة تُهدّد المكاسب التي تحققت منذ الاستقلال وتُعزّضه لخطر الانهيار، في غياب تدابير عاجلة لإنقاذه وإصلاحات عميقة ينطلق تجسيما دون تأخير.

أمام هذا الوضع، التقت جمعيات ومُنظّمات من المجتمع المدني وأُطلقت في ماي 2017 نداءً لإنقاذ المرفق العمومي للصحة. ثم تابعت العمل المشترك في 3 لجان قَدّمت ما تَوَصَّلَتْ إليه من تشخيص لحالة القطاع ومقترحات لإنقاذه، في ندوة دراسية نظمتها يوم 11 نوفمبر 2017 وشارك فيها 110 من نشطاء المجتمع المدني (في المستوى الوطني والجهوي والمحلي) ومن المسؤولين والخبراء والمهنيين، ركّزوا حواراتهم على أولويات إنقاذ المنظومة الصحية العمومية ومآور إصلاحها.

وتدرج هذه الديناميكية لـ"ائتلاف المجتمع المدني للدفاع عن المرفق العمومي للصحة"، والتي انخرطت فيها أكثر من 67 جمعية و منظمة (انظر القائمة).



# الإجراءات العاجلة لإنقاذ المرفق العمومي للصحة

## المحاور

1

خطوات أولى في دعم وإعادة الاعتبار لمراكز الصحة الأساسية و المستشفيات المحلية

2

تحسين أداء المستشفيات الجهوية والجامعية و الحد من التفاوت الجهوي

3

احترام المواطنين و حقوقهم

4

الحوكمة: تجسيم الشفافية، مقاومة الفساد و اعتماد التمييز الإيجابي

5

الحدّ من أزمة تمويل القطاع العمومي للصحة و من الحرمان من التغطية الصحية

6

ضبط استراتيجية تشاركية لتأهيل القطاع،  
تضمن التغطية الصحية الشاملة و تكوّن الحق في الصحة

# 1 - خطوات أولى في دعم وإعادة الاعتبار لمراكز الصحة الأساسية و المستشفيات المحلية

**1 - توفير كل الأدوية** الموصوفة والمضمنة بالقائمة الرسمية («المُصنَّف الاستشفائي للأدوية») بدون انقطاع , مع إلغاء التفريق بين قائمة محدودة لمراكز الصحة الأساسية وقائمة للمستشفيات

**2 - تقديم حد أدنى من الخدمات في ظروف لائقة** خاصة للمواطنين القاطنين في المناطق الريفية الداخلية

- عيادة الطب العام يومان في الأسبوع بكل مراكز الصحة الأساسية التي بها عيادة واحدة أسبوعيا حاليا  
- تطبيق حلول فعالة للإخلالات الخطيرة بقواعد حفظ الصحة و السلامة (كغياب الماء الصحي والتطهير وانعدام وسائل التدفئة التي رصدها قسح جمعية «مراقبون»)، و توفير التجهيزات الأساسية وظروف استقبال ملائمة

## 3 - تفادي التنقلات غير الضرورية للمستعملين بـ :

- أخذ عيّنات التحاليل في مراكز الصحة الأساسية، وإيصالها إلى المخابر العمومية المعنية من طرف الدوائر الصحية  
- تكفل مراكز الصحة الأساسية (عن طريق الدوائر الصحية) بأخذ المواعيد لكافة الإحالات إلى هياكل أخرى

**4 - توسيع قائمة التحاليل المخبرية** المُجرّاة بالمستشفيات المحلية والمراكز الصحية، و توفيرها بدون انقطاع

**5 - توفير الفحوص المطلوبة في إطار البرامج الوطنية الوقائية** (برنامج ما حول الولادة خاصة) و إجرائها مجانا

**6 - إحداث وحدة ثانية لتعهد ذوي الاحتياجات الخصوصية في كل ولاية** (كخطوة أولى في خطة لتعميم هذه الوحدات على كافة الدوائر الصحية)، مع تحقيق نجاعة عمل كافة الوحدات.

## II - تحسين أداء المستشفيات الجهوية و الجامعية و الحد من التفاوت الجهوي

**1 - توفير منظومة خدمات مختصة منتظمة و شاملة, بالجهات الداخلية**  
تضمن حد أدنى من الإستجابة لحاجيات المستعملين

- إعطاء الأولوية للمستشفى الرئيسي في كل ولاية داخلية في تعيين أطباء الإختصاص وتوظيف الآليات الموجودة حاليا ( الخدمة الوطنية, الإنتداب السنوي لأطباء الإختصاص, البرنامج الخاص..) في هذا الاتجاه  
- تفعيل آلية مرنة و سريعة لاقتناء التجهيزات الضرورية لعمل المختصين  
- ضبط برنامج و رزنامة بعث الأقطاب الإقليمية الصحية التي نص عليها المخطط الحالي وتركيز نواتات فاعلة لهذه الأقطاب

**2 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الأدوية و المستلزمات الطبية بصفة كاملة و متواصلة وضمن حسن سير المعدات الطبية الثقيلة عبر برنامج صيانة وقائي و علاجي يقع متابعته بصفة مستمرة مع تحديد المسؤوليات و الصرامة تجاه كافة الإخلالات**

**3 -وضع مراقبة دقيقة لتطبيق تراتيب تراخيص العمل للحساب الخاص , و معاقبة صارمة لكل المخالفين و إسناد رئاسة الأقسام حصريا إلى المتفرغين**  
كليا للعمل بالقطاع العمومي مع إصلاح شامل لنظام تأجير إطارات الصحة يشجع على التوجه للمناطق الداخلية و الإقبال على العمل بالقطاع العام والتفرغ كليا له والاستقرار به.

**4 - الالتزام الفعلي بأولوية القطاع العمومي** في الحصول على التجهيزات الجديدة و في تقديم الخدمات بأحدث التقنيات, وإلغاء الخطوات المعاكسة (قرار أكتوبر 2016 الخاص بالتجهيزات الثقيلة, ...)

**5 - التأكيد على ضرورة المحافظة على احتكار القطاع العمومي لتكوين الأطباء والميادلة و على دوره في ضمان مستوى تكوين إطارات الصحة و على ضرورة وضع حد للتردي الذي رافق انفتاح التكوين على القطاع الخاص**

**6 - تنظيم الخدمات الاستعجالية بما يستجيب للأولويات** في تكامل مع بقية الخدمات

- تعميم أقسام المساعدة الطبية الاستعجالية SAMU بكل الولايات, مدعومة بوحدة SMUR في معتمديتين على الأقل بكل ولاية, وتوفير النقل الصحي الملائم لكل من تتطلب حالته ذلك في إطار التعهد الاستعجالي  
- تقديم منظومة الخدمات الاستعجالية لكافة الإسعافات العاجلة الضرورية, بفعالية و حسب الأولويات الصحية, ثم إحالة المرضى إلى بقية الهياكل للتعهد غير الاستعجالي

- دعم تجربة بعض الجهات (نابل, بنزرت, ...) في العلاج السريع للمصابين بجلطة قلبية (thrombolyse) عبر التنسيق بين المستشفيات المحلية و أقسام القلب و الشرايين, و تعميمها.



## III - احترام المواطنين وحقوقهم

---

**1 - النفاذ السهل، في الهياكل الصحية و عن بُعد، إلى كل المعلومات حول الخدمات الصحية، مُبسَّطةً و دقيقةً و مُحيّنة**

**2 - مشاركة دنيا في تنظيم الخدمات وتطويرها بمختلف الهياكل الصحية العمومية، من خلال :**  
- تعميم آلية الاستطلاع الدوري الموضوعي لمدى رضا المستعملين عن الخدمات وأخذ نتائجه بعين الاعتبار  
- بعث آلية سهلة وناجعة لقبول ملاحظات أو شكاوى المواطنين ومعالجتها

**3 - الحد من الاكتظاظ وطول الانتظار، و تمكين كل مستعمل من الوقت الضروري لإجراء عيادة ناجعة وفي ظروف ملائمة، باعتماد آليات مختلفة (تعميم الدقة في المواعيد و احترامها من الجميع، تبسيط إجراءات و مراحل «التسجيل»، تمديد فترة التقديم الفعلي للخدمة على جل مدة حصة العمل، توفير عدد ملائم من مقدمي الخدمات).**

## ١٧- الحوكمة : تجسيم الشفافية, مقاومة الفساد و اعتماد التمييز الإيجابي



1. الإسراع في إدخال الإعلامية و رقمنة مراكز الصحة الأساسية و المشفيات والإدارة مع التأكيد على حماية المعطيات الشخصية. إنجاز الملف الصحي الرقمي و المعرف الوحيد في أقرب الآجال

2. التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومبادرات المجتمع المدني لرصد مظاهر الفساد في المرفق العمومي للصحة محليا و جهويا و وطنيا و لاقتراح آليات و إجراءات وقائية و تطبيقها

3. دعم دور الصيدلية المركزية, خصوصا احتكارها لتوريد الأدوية و لتزويد الهياكل الصحية العمومية, و توسيعه إلى المستلزمات الطبية, مع التقييد بقواعد الشفافية الموصى بها من طرف الهياكل المختصة الوطنية و الدولية

4. مراجعة برامج و مشاريع الإحداثاات المتعارضة مع الأولويات و مع مبدأ التمييز الإيجابي (مركز ثالث لعلاج السرطان و مستشفى ثاني للأطفال في تونس الكبرى, "تعميم" مراكز الصحة الوسيطة, ...) و الحرص على تناسق التخطيط و التنفيذ و التسير في مكونات البرامج الجديدة

5. اعتماد مقاييس و إجراءات موضوعية و شفافة في التعيينات للخطط الوظيفية و التقييم الدوري الآلي تبعاً لذلك



## ٧ - الحدّ من أزمة تمويل القطاع العمومي للصحة ومن الحرمان من التغطية الصحية



1 - حصول المستشفيات والصيدليات المركزية فوراً على كافة مستحقاتها المتخلدة بذمة صندوق التأمين على المرض

2 - وضع حد لأهم مظاهر التعامل غير المتكافئ لصندوق التأمين على المرض على حساب القطاع العام

- إلغاء السقف الجملي لما يدفعه الصندوق للمستشفيات بعنوان مصاريف تعهد صحة منظوريه وترفيح التعريفات التعاقدية المعتمدة و إمضاء الإتفاقية في الآجال

- الترفيع في المبلغ الجزافي الجملي الذي يدفعه صندوق التأمين على المرض بعنوان تغطية مصاريف تعهد صحة منظوريه في مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات المحلية، مع دفعها مباشرة إلى المؤسسات الصحية

3 - ترفيع مساهمة الدولة في المصاريف الجمالية للصحة لتحقيق هدف المخطط المتمثل في تخفيض نسبة المساهمة المباشرة للأسر في مصاريف الصحة إلى 30%

- ترفيع النسبة المخصصة لوزارة الصحة من ميزانية الدولة لسنة 2018 (في قانون مالية تكميلي) من 5,2% حالياً إلى 5,5% ثم 6% في 2019 فـ 7% في 2020 مع إعطاء الأولوية إلى الخط الأول  
- تفعيل «صندوق دعم الصحة العمومية» وتوسيع مصادر تمويله بما يتلاءم مع الأهداف الرسمية

4 - مراجعة التشريع لإقرار دفع شركات التأمين مباشرة مصاريف التعهد الصحي لضحايا حوادث المرور

5 - تحيين التعريفات الكاملة للخدمات الصحية في القطاع العمومي، دون تغيير قيمة مساهمة المضمونين الاجتماعيين أو المسجلين في بطاقات العلاج بتعريف منخفضة

6 - تمكين الفئات الأكثر هشاشة ممن هم بدون تغطية صحية، مثل المسنين والأطفال، من حل وقتي يمكنهم من الحصول على خدمات صحية بالقطاع العمومي حسب ميغ مباشرة ماليا في انتظار إرساء منظومة التغطية الصحية الشاملة.

## ١٧ - ضبط استراتيجية تشاركية لتأهيل القطاع، تضمن التغطية الصحية الشاملة و تكرس الحق في الصحة



## 1 - إعادة هيكلة القطاع وتأهيله ليكون قادرا على تمكين الجميع من حق النفاذ المتكافئ إلى خدمات صحية جيدة

- إعادة الاعتبار للخط الأول كمحور حقيقي لنظام الرعاية الصحية، قادر على توفير أوسع خدمات قريبة من كافة السكان.  
- ضمان النفاذ المتكافئ للجميع إلى خدمات طب الاختصاص وإلى منظومة استعجالي جيدة الأداء  
- صياغة برامج للوقاية والنموض بالصحة بمشاركة كافة القطاعات المعنية، كفيلة بتحقيق هدف «الصحة في كل السياسات»، ووضع آليات لتنفيذ هذه البرامج وتقييمها  
- مراجعة قانون التنظيم الصحي لسنة 1991 ونصوصه التطبيقية لتتلاءم مع إعادة الهيكلة، وتوحيدها في «مجلة الصحة».

## 2 - إصلاح شامل وعميق لتمويل قطاع الصحة بما يضمن توفير التغطية الصحية الشاملة، طبقا للدستور

- إعادة صياغة نظام التأمين على المرض بصفة تشاركية، لضمان تغطية شاملة لخدمات جيدة دون صعوبات مالية وكافة السكان وفقا للفصل 38 من الدستور.  
- تحويل «الصندوق الوطني للتأمين على المرض» إلى صندوق التغطية الصحية الشاملة - وتحديد مراحل إدماج المنتفعين بأنظمة المساعدة الطبية المجانية والذين هم بدون تغطية صحية في هذا الصندوق.  
- سن قانون بشأن التغطية الصحية الشاملة، يُعوّض جميع النصوص التشريعية والتنظيمية للتأمين على المرض والمساعدة الطبية المجانية.

## 3 - ضمان الحكمة الناجعة للمنظومة الصحية العمومية

- اعتماد اللامحورية وإشراك الجماعات المحلية والجهوية المنصوص عليها في الفصل 7 من الدستور في برامج التنمية الصحية.  
- وضع نظام معلومات صحية جيد ناجع وفعال، وتحليل المعطيات على مستوى الدائرة الصحية وعلى المستوى الجهوي والوطني.  
- تطوير الديمقراطية الصحية عن طريق مشاركة فاعلة لمستعملي المرفق العمومي للصحة والمستفيدين من الخدمات الصحية والمجتمع المدني في التفكير وفي اتخاذ القرار.  
- وضع خارطة صحية عادلة على قاعدة مقاييس واضحة، تطبيقا للفصل 4 من قانون التنظيم الصحي، وبطريقة تشاركية، وإخضاع كافة الإحداثيات إليها  
إرساء سياسة تكوين لكافة أصناف مهن الصحة بما يتلاءم مع الخيارات الاستراتيجية.

# نداء لإنقاذ المرفق العمومي للصحة (ماي 2017)

نظرا للتدهور الخطير في خدمات المرفق العمومي للصحة من مستشفيات ومراكز صحة أساسية، الذي نتج عنه تفاقم الفوارق الإجتماعية والجهوية في مجال الصحة وتكريس خدمات صحية وطبية بسرعتين وعدم احترام الحق الدستوري في الصحة.

و نظرا لأن أسباب هذا التدهور تعود إلى السياسة الصحية المتبعة منذ عقود والرامية إلى الحد من تدخل الدولة في القطاعات الاجتماعية، والتي كانت وراء تناقص الموارد المالية والبشرية المخصصة للقطاع العمومي للصحة وسوء توزيعها والتصرف فيها، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وتواصل المركزية المفرطة والتي نتج عنها ضعف الأداء في كل المستويات.

و نظرا لأن هذا التدهور ازداد حدة في الفترة الأخيرة وأصبح يهدد المرفق العمومي للصحة بالانهيار، وذلك من جراء عدة عوامل من بينها العجز المالي المتزايد للمؤسسات الصحية وتردي ظروف العمل وتفاقم مغادرة

الإطارات المختصة إلى القطاع الخاص وإلى الخارج والانتشار الواسع للعمل  
للحساب الخاص واستفحال ظاهرة الفساد .

فإن المنظمات الممضية أسفله

ا - تعتبر أن القطاع العمومي للصحة مكسب هام تحقق منذ الاستقلال  
ساهمت في بنائه أجيال متعاقبة من الإطارات, لا يجب التفریط فيه بل  
المحافظة عاىه ودعمه وتطويره ليتمكن من تفعيل التغطية الصحية  
الشاملة و تجسيم الحق الدستوري في الصحة.

اا - تطالب الحكومة بـ :

1 - اعتماد خطة حكومية عاجلة تحضى بأولوية عالية وتُضَبَط بصفة تشاركية,  
مع آليات متابعة شفافة, وذلك للحد من تدهور الاوضاع وإيجاد حلول سريعة  
وناجعة لمعاناة ومضويات المرضى ولتردي ظروف العمل لمقدمي الخدمات  
الصحية وللعجز المالي للمؤسسات الصحية.

2 - فتح حوار معمق وجدي مع كافة المعنيين بهدف صياغة استراتيجية  
حقيقية, تقطع مع السياسات السابقة, وتعيد الاعتبار للقطاع العمومي  
للصحة وتجعله قادرا على تأمين خدمات صحية علاجية ووقائية ذات جودة  
لكل فئات الشعب وعلى القيام بدوره المرجعي لكل المؤسسات الصحية  
وعلى التكوين الجيد للأجيال القادمة من الإطارات الصحية.

ااا - تدعو منظمات المجتمع المدني وكافة المهتمين بالشأن الصحي,  
للمساهمة في إنارة وتحسيس الرأي العام حول التحرك من أجل ضرورة  
إصلاح وتأهيل القطاع العمومي للصحة, وإلى القيام بمبادرات تهدف إلى  
خلق ديناميكية ايجابية تمكن من اتخاذ إجراءات عملية لتحسين أداء هذا  
المرفق العمومي وتمكينه من الاضطلاع بدوره كاملا.

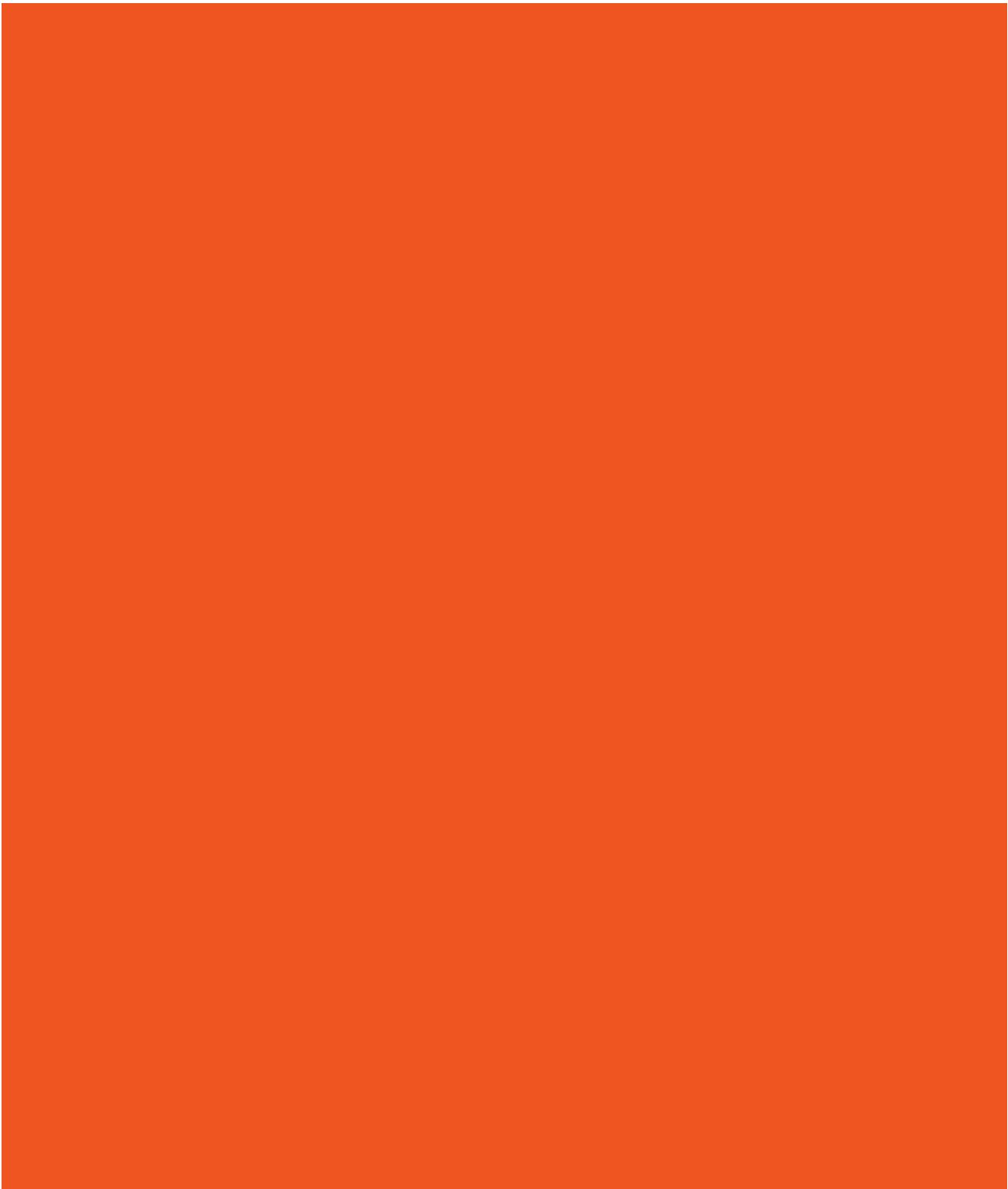
## قائمة للمنظمات الممضية على النداء و(أو) المشاركة في الندوة

- صوت نفاوة قبلي
- الجمعية التونسية لسرطان القولون
- جمعية المكتبات المدرسية
- TPM Best
- PDM Tunisie
- Article 19
- International alert

- رابطة الناخبات التونسيات
- جمعية الدفاع عن الحريات الفردية
- الجمعية التونسية لتفعيل المواطنة بنزرت
- موجودين من أجل المساوات
- شمس
- جمعية رؤية حرة
- نشاز
- جمعية رياضة و صحة للجميع
- منتدى المواطنة حماتات
- الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية
- جمعية بنزرت سينيما
- جمعية التنمية بمنزل جميل
- Utopia تونس
- مرصد الشباب للبدل الإقتصادي و الإجتماعي
- لجنة احترام الحريات و حقوق الإنسان
- جمعية الشبكة الوطنية لمقاومة الفساد
- منتدى تونس الجديدة للمواطنة و الديمقراطية و التنمية
- جمعية يقظة من أجل الديمقراطية و الدولة المدنية
- مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية
- الشبكة الاوروعربية للتنمية الجهوية
- المنظمة التونسية للأطباء الشباب
- جمعية « تيقار» القصيرين
- جمعية مواطنة و ديمقراطية حمام الغزاز
- جمعية أصوات نساء
- فديرالية التونسيين من أجل مواطنة الضفتين
- جمعية مواطنة و حريات جربة
- جمعية ميثاق للتنمية و المواطنة باجة
- الجمعية التونسية للتربية و الثقافة والترفيه بن عون
- جمعية صوت الشاب باجة
- جمعية نحب القيروان
- جمعية تنمية بلا حدود أم العرايس
- جمعية نساء من أجل التنمية و المساواة دوز
- جمعية الصحة الإيجابية تطاوين
- شبكة الجمعيات تطاوين
- جمعية الثقافة و المواطنة جلمة
- جمعية تنمية مكناسي
- جمعية مواطنة و تنمية حفوز

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة
- الجمعية التونسية للدفاع عن المرفق العمومي للصحة و حقوق مستعمليه
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- مراقبون
- النقابة العامة للأطباء والصيدلة الاستشفائيين الجامعيين (الاتحاد العام التونسي للشغل)
- النقابة العامة لأطباء و صيادلة الصحة العمومية (الاتحاد العام التونسي للشغل)
- الجامعة العامة للصحة (الاتحاد العام التونسي للشغل)
- الجمعية التونسية للممرضين
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل
- بَيْتِي
- أطباء العالم بلجيكا - فرع تونس
- صحة الجنوب - فرع تونس
- عشرون مليون مستهلك
- الجمعية التونسية للصحة الإيجابية
- مجموعة توحيد بن الشيخ
- الجمعية التونسية لمقاومة الأمراض المنقولة جنسيا و السيدا
- الجمعية التونسية للإعلام و الإرشاد حول السيدا والإدمان على المخدرات
- الجمعية المغاربية للصحة والسلامة الغذائية
- الجمعية التونسية للتصرف الإستشفائي
- المرصد الوطني للتفاوت الاجتماعي في الصحة





Initiative de la société civile pour sauver  
le Secteur Public de la Santé



e-mail : [sauver.sp.sante@gmail.com](mailto:sauver.sp.sante@gmail.com)